أفعال الشّكّ واليقين دراسة في ظاهرة سدّ المسدّ

الكلمات المفتاحية
(سد المسد ، أفعال الشك واليقين)

أ.م. د. رياض عبود إهوين

قسم اللغة العربية/كلية الآداب/الجامعة المستنصرية

وكريم صالح محسن

1436هـ 2015م

Verbs of Doubt & of the Certainty: a study of the Phenomenon of Place-Supplying

Keywords

(Place-Supplying. Verbs of Doubt & of Certainty)

Dr. Riyadh Abood Ehwain

Mustansiriyah Univ. / College of Arts. Dept. Arab

& Kareem Salah Mohsen

2015 A.C 1436 A.H

ملخص البحث.

يعالج هذا البحث ظاهرة نحوية كثيرة الاستعمال في كتب النّحاة والمفسرين ومعربي القرآن , أَلا وهي ظاهرةُ (سدُّ المسدّ) , إذ بيّن البحث مفهومها في اللغة , كما حدد ماهيتها الاصطلاحية , وكان هذا مبنياً على استعمال النحاة لها , وفيما قيل بحقّ مسائلها من تمام المعنى , والخلل الحاصلُ في اللفظ , وكيفية معالجة هذا الخلل الذي خرج عن قواعدهم.

وخُصص البحث لجانب من الاستعمال النحويّ للظاهرة , وهو سياق أفعال الشّكِّ واليقين (أفعال القلوب) في ضوء الاستعمال القرآني مادة تطبيقية , والأثر المترتب على هذا التوظيف في الجانب الدلالي.

abstract

This research deals with a syntactical phenomenon widely used in books of grammar and Quranic interpretation and parsing, which is the phenomenon of “Place-Supplying”- “Taking Place of”. The research dealt with its concept at the level of linguistic meaning and terminology, built upon how the grammarians used it, and upon its other issues such as: full meaning, vocabularies disorder, and how this ungrammatical disorder has been handled.

The researcher is partly dedicated to the grammatical usage of this phenomenon in context of “Verbs of Doubt and of Certainty - Verbs of Opinion” in the light of Quranic usage as a practical material, and to the impact resulted from this employing at the semantic aspect.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمدُ لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمدٍ وآله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين ، و بعدُ ...

إنّ الباحث في كتب النّحو يكاد لا يجد كتاباً منها يخلو من استعمال لفظ ظاهرة (سدّ المسدّ) , كالكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد وغيرهما من كتب النحو , وفكرة الدراسة تقوم على جعل العنصر السّاد مسدّ العنصر الافتراضي هو العنصر الذي تتمُّ به الفائدة, ومثاله ما يسدُّ مسدّ الخبر (كمرفوع الوصف , وواو المعية وما بعدها , والحال) , فما دام المعنى قد تمَّ بالعنصر السادّ مسدّ غيره ذهبنا إلى أنَّ لا حاجة إلى القول بتقدير محذوف في مسائل هذه الظاهرة ؛ لأنّ القول بالحذف يُخرج هذه الاستعمالات اللغوية عن دلالتها المقصودة.

إن أهمية هذه البحث تكمن في تحديد المفهوم الاصطلاحي لـ(سدّ المسدّ) بوصفها ظاهرة نحوية تقترن بالجانب الدلالي في أغلب الأحيان , وكان هذا مبنيا على استعمال النحاة لها, كذلك تبرز أهمية البحث في أخذ الاستعمال القرآني على ظاهر لفظه , مما يولدُ جملة أو تركيباً يحملُ دلالةً أو مجموع دلالات كانت مبنيةً على ظاهر اللفظ القرآني, فلا تتحقق هذه الدلالات في معظمها في حال الذهاب إلى القول بالحذف والتقدير.

جاءت تطبيقات البحث قائمة على الاستعمال القرآني وبيان دلالته , وذلك بتتبع لفظ الظاهرة (سدّ المسدّ) في كتب تفسير القرآن ومعانيه وإعرابه كتفسير الكشاف للزمخشري, وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي , ومعاني القرآن لكلٍّ من الفراء والأخفش الأوسط , ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج , وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس , والتبيان في إعراب القرآن للعكبري وغيرها من الكتب.

إنّ الباعث على اختيار عنوان هذه الدراسة هو خدمة القرآن الكريم واللغة العربية في عصرٍ بَعُدَ الناس عن القرآن الكريم ولغته , وكان لهذا دافعٌ كي نخوض في هذا المضمار لعلنا نوفق لبيان اليسير من جمالية النظم القرآني.

توزع البحث على مقدمة وتمهيد وخمسة مطالب , أمَّا التمهيد ؛ فقد بيّن مفهوم ظاهرة سدّ المسدّ لغة واصطلاحاً , وبيّن المطلب الأول استعمال النحاة للظاهرة في مجموعة من المسائل النّحوية التي خرجت في ظاهر لفظها , وخصصنا المطلب الثاني لبيان تركيب أفعال الشك واليقين وآراء النحاة في إعمالها وإلغائها وتعليقها.

وكانت المطالب الأخرى لتطبيقات الظاهرة على وفق الاستعمال القرآني , فجاء المطلبان الثالث والرابع في باب الإعمال , فتناول الثالث (أنّ) المؤكدة ومتعلقها وأثر سدِّها مسدّ هذه الأفعال , وعالج المطلب الرابع دخول أفعال الشك واليقين على (أنْ) المؤكدة المخففة من الثقيلة و(أنْ) المصدرية الناصبة , وأثر توظيف النسبة الإسنادية المتحققة من هذه الجمل لتسدّ مسدّ المفعولين , في حين كان المطلب الخامس لباب التعليق الذي خُصصَ لمجموعة من المسائل التي عُلق العمل فيها عن فعل الشكّ أو اليقين لمانع لفظي. ومن ثمّ النتائج التي توصل إليها البحث.

وأخر دعوانا أن الحمدُ لله رب العالمين.

التمهيد: مفهوم (سدّ المسدّ) في اللغة والاصطلاح.

أولاً: (سَدَّ المسَدّ) في اللغةً.

(سدُّ المسدّ) تركيبٌ إضافي من قول العرب: سَدَّ يَسدُّ سَدّاً , والسَّدُّ: هو إغلاق الخلل وردم الثَّلم وإصلاحه وملاءمته[1] ،ومن ذلك قولهم:((سَدَدتُ الثّلمةَ سَدّاً , وَكُلُّ حَاجِزٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ سَدٌّ. وَمِنْ ذَلِكَ السَّدِيدُ، ذُو السَّدَادِ، أَيِ الِاسْتِقَامَةِ ; كَأَنَّهُ لَا ثُلْمَةَ فِيهِ))[2] , وقيل: (السَّدُّ) – بفتح السين – هو ما كان فعله من النّاس , و(السُّدّ) – بضم السين – ما كان مخلوقاً من الله[3] , وضُعِّفَ هذا القول لمجيئه بالفتح وهو من فعلِ الله مرةً, واخرى من عمل الناس[4] , ومنه قوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس:9] , وقوله تعالى: ﴿أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ [الكهف:94].

((والسَّدُّ في الأصل مصدر سددتُ الشَّيءَ أسُدُّه : إذا جعلت في ما يتوصل إليه به مانعاً))[5] , ويُشتقُ المصدر من الأصل (سدّد) على وزن تفعيل , بمعنى الصواب والقصد من القول والعمل , ومنه : ((رجلٌ مُسدّدٌ, إذا كان يعمل بالسداد والقصد , والمُسدّد: المقوم))[6] , والسَّداد والسِّدد الاستقامة[7] ,((السِّداد: ما سُدَّ به والجمع أَسدّة , وقالوا: سِدادٌ من عوز , وسِدادٌ من عيش , أي ما تُسدُّ به الحاجة))[8], وعليه نجدُ أنَّ (المسدّ):هو ما سُدَّ به أي: هو العنصر الذي استُعمِلَ لتسوية الخلل واصلاحه.

أما (مسدّ) فهو اسمُ مكان مشتقٌ من فعله (سدَّ) , وجاء نصبه على الظرفية المكانية, وهذه الظرفية بمعنى الاستقرار.[9]

إنَّ دلالة هذه المادة اللغوية - في أغلب معانيها التي ذكرناها – تشير إلى إصلاح الخلل وتسويته , فيما هو خارجٌ عمَّا هو مألوفٌ أو متعارفٌ عليه ؛ ليكون ملائماً للقصد , فما سُدّ خلله صار سديداً أي: لا خلل فيه , وهذه المعاني اللغوية قد وظفت في الاستعمال اللغوي فيما كان في ظاهره خارجاً عن نظام اللغة.

ثانياً: سدّ المسدّ في الاصطلاح:

لم تتطرق كتبُ النُّحاة القدماء إلى بيان مدلول هذه الظاهرة[10] , وأزعم أنّ ذلك لسببين: أولهما: إنّ مفهوم الظاهرة كان واضحاً عندهم في الاستعمال النّحوي , فلا حاجة إلى تعريفه , وثانيهما: إن غاية الكتب النحوية هي غاية تعليمية , هدفها وضع قوانين لغوية , تقنن الاستعمال اللغوي , أمّا الكتب التي اهتمت بوضع تعاريف للمصطلحات اللغوية[*] ؛ فقد أغفلت تعريف هذه الظاهرة , على الرغم من أنّها اهتمتْ بظواهر أقل استعمالاً في كتب اللغة , فلم تحدَّها بتعريف , لتبيّن ملامحها وترسم حدودها الاصطلاحية , وتوضح نظرة القدماء إليها اصطلاحياً.

وقد تبعَ المحدثون علماءنا القدماء , فلم يضعوا له تعريفاً مانعاً جامعاً , بل ذهبوا في أكثر الأحيان إلى ضمِّ أكثر مسائله لظواهر لغوية أُخرى[*] , ومن تنبه على هذه الظاهرة الدكتور محمد التونجي , إذ عرفها بقوله: ((تركيب معناه حلَّ محلَّ , وأغنى به عن ذكر المحذوف . فإذا قلت: أذاهبٌ أخوك؟ كانت (أخوك) فاعلاً لأسم الفاعل (ذاهب) سدّ مسدّ الخبر. وإذا قلت: (عرفتُ من القادمُ) كانت جملة من القادم قد سدّت مسد المفعول به للفعل عرفتُ))[11], لا يخلو هذا التعريف من التداخل بين ظواهر لغوية متعددة

, كالحذف والنيابة وسدّ المسدّ , وعدم التمييز الدقيق لحدود كلٍّ منها , كذلك عدّ (سدّ المسدّ) نتيجةً للحذف , وهو بعيد عنها هذا من جهة , ومن جهةٍ أُخرى نجدُ أنَّ التّعريف اقتصرَ على نمطينٍ من أنماط ظاهرة (سدَّ المسدَّ) من دون الأنماط الأُخرى.

ومن الباحثين من عرفه بقوله: ((نمط من التركيب لا تتوفر فيه العناصر الافتراضية للتركيب الجُملي ومع ذلك يحسنُ السكوت عليه دلالياً , ويقوم عنصر آخر من عناصر التركيب مقامه في الإسناد والدلالة , ولا يجوز تقدير هذا العنصر المفقود أو التعويض عنه بشيء))[12] , لقد وفق الباحث في عملية تحديد المفهوم الاصلاحي في ضوء الاستعمال النحوي , لكنه حصر ما يسدُّ الخلل بالبنية الافتراضية بالعنصر , ولم يكشف ماهية هذا العنصر هذا من جهة , ومن جهةٍ أُخرى فقد فات الباحث أنّ هذا العدول عن الأصل المفترض كان في أكثر مسائل الظاهرة لغايات دلالية , فضلاً عن أنّ غاية التوظيف للظاهرة مبني على النسبة الإسنادية بين ركني الإسناد , فلا يتحقق المعنى دون هذه النسبة الإسنادية , وعُرفت بأنّها ((ظاهرة تركيبية لها علاقة بنواحٍ صرفية))[13] , في حين نذهب إلى أنّ مسائل سدّ المسدّ هي مسائل نحوية حصراً , وهذا ما أثبته استعمال النحاة الغالب , وسنجده في طيات الفصول القادمة.

إنّ المفهوم الاصطلاحي الذي نعتقد بملاءمته لظاهرة (سدَّ المسدّ) هو: ظاهرةٌ نّحويةٌ تقومُ على إصلاح اللفظ لِتمام المعنى من دونَ الحاجةِ إلى تقديرِ محذوفٍ بتوظيف عنصر أو جملة أو تركيب , فتقومُ في أغلبِ مسائِلها مُراعاةً لظاهرةِ الإسناد وأمثلته ما يسدُّ مسدّ الخبر وما يسدُّ مسدَّ الفاعل , أو الجملة المتقدمة على الشرط السادّة مسدّ جوابه , أو القسم وجوابه الساد مسدّ الخبر , وخلق عملية مواءمة بين ما هو خارجٌ عن بنيته التي ارتضاها النّحاة في ضوء نظرية العامل أو قواعد التركيب الأُخرى, والعودة بالتركيب إلى بنائه الأصل, وأغلب مسائل (سدّ المسدّ) تكون عمليةُ التّوظيف فيها لغايةٍ دلالية ؛ لأنّ العدول عن أصل بنائه مرتبطٌ بالاكتفاء بعلاقات عناصره السياقية.

المطلب الأول , (سدّ المسدّ) في الاستعمال النّحوي.

إنّ أولَ من ذكرَ هذه الظّاهرة بمعناها النحوي هو سيبويه (ت180هـ) , إذ عقد باباً بهذا الاسم في الاستغناء عن الخبر , إذا تعلق به جار ومجرور أو ظرف أو اسم استفهام , فتسدّ مسدّه , بقوله: ((هذا باب ما يقع موقع الاسم المُبتدإ ويسدُّ مسدَّه))[14] ؛ فكان كلامُ سيبويه عن شبه الجملة التي تسدُّ مسدَّ الخبر , وذلك لوجود طرف الإسناد الأول (المبتدأ) , فسدّت شبه الجّملة , واسماء الاستفهام مسدَّ الخبر ؛ لتمام المعنى , إذ حَسُنَ السكوت على هذا النوع من الجمل.

أمّا المبرد (ت285هـ) فكانت عنده هذه الظاهرة ذاتَ ملامحٍ واضحة , إذ ذكرها بمعناها النّحوي سبع مرات, ووظّفها في مواضع متعددة , فهو أولُ من توسعَ في استعمالها , فلم تقتصرْ على مسألةٍ نحويةٍ واحدةٍ , وإنّما جاءتْ في مجموعة مسائل وعلى أكثر من بابٍ , ومنها ما ذكره في الباب الذي عقده تحت عنوان: ((مَا يجوز من تَقْدِيم جَوَاب الْجَزَاء عَلَيْهِ وَمَا لَا يجوز إِلَّا فِي الشّعر اضطرارا)) , فقال فيه : ((وَلَو قلت: آتِيك مَتى أتيتني, أَو أقوم أَيْن قُمْت - على أَن تجْعَل (مَتى) وَ(أَيْنَ) ظرفين لما بعدهمَا - كَانَ جيدا , وكانتا منقطعتين من الْفِعْل الأول , إِلَّا أَنَّك لما ذكرته سدّ مسدّ جَوَاب الْجَزَاء. فَإِن أردْت أَن يَكُونَا ظرفين لما قبلهمَا اسْتَحَالَ ؛ لِأَن الْجَزَاء لَا يعْمل فِي مَا قبله ؛ كَمَا لَا يعْمل هُوَ فِيمَا قبله ؛ أَلا ترى أَنَّك لَا تَقولُ: زيداً إِن تأتِ يكرمك , وَلَا زيداً مَتى تأتِ تُحببه. فَإِذا كَانَ الْفِعْل مَاضِيا بعد حرف الْجَزَاء جَازَ أَن يتَقَدَّم الْجَواب ؛ لِأَنّ إِنْ لَا تعْمل فِي لَفظه شَيْئا , وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوضِع الْجَزَاء فَكَذَلِك جَوَابه يسدُّ مسدَّ جَوَاب الْجَزَاء))[15] , فمذهب جمهور البصريين لا يجيزُ تقدّم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل

الشرط ؛ لأنّ أدوات الشرط لها الصدارة , فلا تعمل فيما قبلها[16] , في حين جاءَ الاستعمال اللغوي به , فما كان من المبرد إلاّ أن يذهبَ إلى القول بسدِّ التركيب المتقدم مسدّ الجواب ؛ لأنّه قد تمَّ به دلالة الشرط.

وذهبَ المبردُ في موضع آخر إلى جواز وقوع المصدر المُنكر بقياسٍ وسدّه مسدّ الحال , إذ قال: ((وَمن المصادر مَا يَقع فى مَوضِع الْحَال فيسدُّ مسدَّه ، فَيكون حَالا))[17] ، ومنه[18] قوله تعالى: **﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ﴾** [البقرة:260] , فسدُّ المصدر (سعياً) مسدَّ الحال يجعلُ اللفظ متعدد الدلالات كالحالية والمفعولية المطلقة , وهذا ثراءٌ في دلالته.

إنّ القاعدة النّحوية تشترطُ ألّا يقع المصدر حالاً , كقولهم: ((جِئْته مشيا ؛ لِأَنّ الْمَعْنى: جِئْته مَاشِيا))[19] , فكان الاتجاه إلى تأويل المصدر بمشتق على الرغم من وروده في الاستعمال القرآني حالاً ؛ لأنّ المصدر لا يدلُّ على صاحب الحال إذ هو حدثٌ مطلق غير مقيد لا بفاعل ولا زمن معينين[20] , ومثاله قوله تعالى: **﴿ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ﴾** [ال عمران:191] , فـ(قياماً وقعوداً) مصدران قد سدا مسدّ الحال[21] , والمصدر السّاد مسدّ الحال قد وَرَدَ في الاستعمال القرآني[22] , لهذا حاولوا إصلاح اللفظ باستعمال ظاهرة سدّ المسدّ ؛ لمراعاة المعنى المتأتي من دلالة التركيب؛ لذا ذهبوا إلى تأويل المصدر بمشتق , وقالوا المصدر سادٌّ مسدّ الحال .

مما تقدّم نجدُ أنّ استعمال ظاهرة (سدّ المسدّ) قد وظّفت في تراكيب تمّتْ دلالتها بمجموع علاقاتها السياقية , لكنّها من وجهة نظر النحاة - ومنهم المبرد- قد خرجتْ عن طبيعة بنائها الافتراضي , فجعلوا عنصراً أو مجموعة عناصر تسدُّ مسدّ العنصر الذي تقتضيه البنية الافتراضية , منها جواب الشرط وما يسدُّ مسدّهُ , ووقوع المصدر موقع الحال , وتوجيهه على وفق ظاهرة (سدّ المسدّ) ؛ قائمٌ على أنّ دلالة المصدر هي المقصودة , وهذا التوجيه الذي استعمله المبرد له ما يُسوّغه , وهو ما يتعلق بالتركيب, فنجدُ أنّ ما ذكره لا يتعلق بأَخْذِ أحكام الإعراب من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍ أو جزمٍ , وإنَّما مرتبطٌ بالبنية التركيبة , ومحاولة اخضاعها للقياس النّحوي.

ويطالعنا ابن السراج (ت316هـ) بوجود هذه الظاهرة , واستعماله لها في ثمانية مواضع , وجّه في خمسةٍ منها ما يسدُّ مسدّ الخبر, فذهب إلى أنّ معمول اسم الفاعل يسدُّ مسدّ الخبر, إذ أجازَ إعمالَ اسم الفاعل من دون أنْ يتقدّمَ عليه ما يُجيز الابتداء به, نحو قولهم : (قائمٌ أبوك) ,فـ((رفع بفعلهما وهما قد سدّا مسدّ الخبر))[23] , ففي هذا الموضع قد أجاز الابتداء به ؛ وإنْ لم يعتمد على نفي أو استفهام , وسدِّ مرفوعه مسدّ الخبر.

ومنه أيضاً ما ذكره في أنّ معمول الوصف يسدُّ مسدّ خبر (إنّ) إذ يقولُ: ((وأصحابنا يجيزون : إنّ قائمًا زيدٌ وإن قائمًا الزيدان وإن قائمًا الزيدون ينصبون (قائمًا) بأنّ ويرفعون (زيدًا) بقائمٍ على أنّه فاعل. ويقولون : الفاعل سدّ مسدّ الخبر كما أنّ (قائمًا) قامَ مقامَ الاسم)) [24] , ومنه ايضاً جعله الاستفهام يسدّ مسدّ الخبر بقوله : ((قالوا: زيدٌ هَلْ ضربتَهُ، فسدّ الاستفهامُ مسدَّ الخبرِ وليس بخبر على الحقيقة)).[25]

أولى ابن السراج ظاهرة الإسناد اهتماما كبيراً , إذ حظي توجيه الخبر أو ما كان أصله خبراً عنده بسبعة مواضع , أرادَ فيها أنْ يكملَ طرفي الإسناد , فلم يكتفِ بطرفٍ من دون الآخر, ومراعاته للتركيب وحفاظه على شكله من ناحية القياس النَّحوي, وملاءمة التركيب للمعنى , فكانَ التّوظيف للظاهرة - فيما يسدُّ مسدّ الخبر- هو لجعل هذه الاستعمالات اللغوية مبنية على ظاهرة الإسناد , ففقدان

الخبر منها هو خروج عن الفائدة المتحققة من ترابطهما , مما يجعل العنصر مكملاً للإسناد , وهذا يعالجُ أيّ خللٍ أو ثلمٍ في الشّكل التّركيبي للجملة , وبذلك تكون الظّاهرة قد نضجتْ في تفكير ابن السراج , واستعانَ بها لتلافي ما كان في ظاهره خارجٌ عن الإسناد.

وجاءت تطبيقات الظاهرة عند الزمخشري (538هـ) في باب (تعدد الخبر) , لمعالجة ظاهرة الإسناد والعلاقة بين طرفيها , إذ قال: ((وقد التزم حذف الخبر في قولهم: (لولا زيد لكان كذا) لسدِّ الجواب مسدّه. ومما حذف فيه الخبر لسدِّ غيره مسدّه قولهم:(أقائمٌ الزيدان) ، و(ضربي زيداً قائماً)، و(أكثرُ شربي السويق ملتوتاً) ، و(أخطب ما يكون الأمير قائماً) وقولهم: (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ)))[26] , في كلَّ هذه الامثلة أجدُ أنّ من التكلف تقديرَ أصلٍ لم يستعمل ؛ لأنّ هذه التّراكيب تامةُ المعنى , فلا حاجةَ إلى تقديرٍ فيها , حيثُ ينقلُ دّلالةَ التّركيبِ إلى دّلالةٍ أُخرى بناءً على تقدير محذوف, فكان لاستعمال ظاهرة (سدّ المسدّ) أثرها في بناء التركيب النَّحوي عند الزمخشري , إذ وظفها في مسائل ما يسمى بـ(الحذف الواجب).

لقد تأرجحتْ مسائل ظاهرة (سدّ المسدّ) بين قائل بعنصرٍ محذوف في التركيب النّحوي , وبين ذاهب إلى الأخذ بالتركيب على ظاهره اللفظي مع محاولة (إصلاح اللفظ) , وذلك بسدّ عنصرٍ من عناصر التّركيب مسدّ العنصر الذي يفرضه القياس النّحوي , وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش(ت643هـ) في توظيف عنصر مكان العنصر المفترض , وهذ التوظيف مبنيٌ على القيام بدلالة العنصر الافتراضي , ومنه:

- فاعلُ الوصف السّاد مسدّ الخبر , وفيه قال: ((واعلمْ أنّ قولهم: (أقائمٌ الزيدان؟) إنّما أفادَ نظراً إلى المعنى , إذ المعنى : أيقوم الزيدان؟ فتمَّ الكلام , لأنَّه فعلٌ وفاعلٌ , و(قائمٌ) هنا أسمٌ من جهةِ اللفظ , وفعلٌ من جهةِ المعنى ؛ فلمّا كانَ الكلامُ تاماً من جهةِ المعنى , أرادوا إصلاحَ اللفظِ , فقالوا: (أقائمٌ) مبتدأ , و(الزيدان) مرتفعٌ به , وقد سدَّ مسدّ الخبر من حيثُ أنّ الكلام تمَّ به , ولم يكُن ثمَّ خبرٌ محذوف على الحقيقة)).[27]

بيّن ابن يعيش في النص المتقدم ماهية ظاهرة (سدُّ المسدّ) , وأثر التوظيف في دلالة التركيب , إذ هي لم تكن نتيجة للحذف , وإنما استعملت في تركيب تام المعنى , لكنَّ ظاهر تركيبه يوحي ببنائه على طرفٍ واحد من طرفي الإسناد , وجعل مرفوع الوصف يسدُّ مسدَّ الخبر , وهذا التوظيف مبني على تحقق دلالة الخبر بمرفوع الوصف.

- الحال تسدُّ مسدّ الخبر: ومثالُ ذلك (ضربي زيداً قائماً) , فجعلَ ابن يعيش المعنى (ضربتُ زيداً قائماً) أو (أضربُ زيداً قائماً) , فالكلام تامٌ من جهة المعنى , لكنّ اللفظ بحاجة إلى إصلاح ؛ لأنَّ المبتدأ بلا خبر[28] , ((وقائماً حالٌ , وقد سدّ مسدّ خبر المبتدأ))[29] , وذهابه إلى تقدير فعلٍ مكان المصدر (ضربي) هو للرجوع بالجملة إلى القاعدة , وربط الحال بصاحبه الذي يدلُّ عليه الفعل ؛ وذلك لدلالة الفعل على الحدث ومن قام به , وعليه نجدُ أنَّ ما قال به ابن يعيش فيه نظرٌ ؛ لأنَّ القول بأنَّ المصدر (ضربي) بمعنى: (ضربتُ) أو (أضربُ) خارجٌ عن دلالة المصدر الذي يدل على حدثٍ غير مرتبط بزمن وفاعلٍ معينين , فهو حدثٌ مطلق[30] , والفعل يدلُّ على زمنٍ وفاعلٍ معينين[31] فالأولى أخذُ هذا التركيب النَّحوي على ظاهر لفظه , فتقدير ما لا وجود له يذهبُ بدلالته المقصودة كما ذكرنا.

وفي هذه المسألة يضع ابن يعيش شرطاً مهماً لِمَا يسدُّ مسدَّ الخبر بقوله: ((ولو كان المصدرُ عاملًا فيه ، لكان من صلته ، وإذا كان من صلته ، لم يصِحّ أنْ يسدّ مسدَّ الخبر))[32] , وعليه لا يصحُّ أنْ يكونَ

العنصر السادّ مسد الأصل المفترض وجوده أنْ يقعَ موقعه في التركيب النّحوي ؛ لأنّهُ ليس له في أصل البناء النّحوي , وكذلك نجدُ أنَّ الفضلة (الحال) قد تحولتْ إلى عنصرٍ قد تمّتْ به الفائدة , لا يمكنُ الاستغناء عنها؛ لأنّها أصبحتْ في التركيب عنصراً إسنادياً.

لقد بحث نحاتنا القدماء مسائل هذه الظاهرة , وأشاروا إلى خروجها عن القياس النّحوي , ومثال ذلك ما ذكره السهيلي(ت581هـ) في مجموعة من التراكيب , كالحال السّادة مسدّ الخبر , والوصف الرافع لما بعده , إذ يقول: فقد ((روعيت المعاني في هذه المواضع , وترك حكم اللفظ إلّا من جهة الرفع بالابتداء ، فهي كلها مرفوعة بالابتداء متضمنة لمعنى يخالف معنى الابتداء المخبر عنه ، فحكم لذلك المعنى)).[33]

إنّ أغلبَ مظاهرِ سدّ المسدّ التي جاءت عند النُّحاة ممن سبقَ ابن مالك (ت672هـ) نجدها عندَهُ , فقد حرص على العناية بها , إذ كانت أكثر تفصيلاً , ومنها ما ذكره في الوصف ومرفوعه الذي يسدُّ مسدَّ الخبر, بقوله: ((إنّ المرفوع بالوصف المذكور لا يسدُّ مسدَّ الخبر إذا كان متصلاً , بل إذا كان منفصلاً , وذِكرُ الانفصال أولى من ذكر الظهور , فإنَّ المنفصلَ يعمُّ الظاهر والضمير غير المتصل , وكلاهما يسدُّ مسدَّ الخبر إذا ارتفع بالوصف المذكور , إذ لا فارق بين قولك: (أضاربٌ الزيدان) , (وما ضاربٌ هما) ... ومنه في أحد الوجهين: ﴿ **قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾ [مريم:46])).[34]

وتتجلى عناية ابن مالك بالتركيب النّحوي , وإصلاح اللفظ ومسايرة اللفظ للمعنى , برؤيته للوصف الواقع مبتدأ الرافع لما بعده , السَّاد مرفوعه مسدّ الخبر , بأنَّ ((لا خبرَ للوصف المذكور , وبينت أنّ سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل ؛ لأنّ قولك : أضارب الزيدان؟ بمنزلة : أيضربُ الزيدان؟ , فكما لا يفتقر: أيضرب الزيدان؟ إلى مزيد في تمام الجملة , كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته ؛ ولأنّ المطلوب من الخبر أنّما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه , وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه ، فلم يحتج إلى خبر لا في اللفظ ولا في التقدير ، ولهذا خُطّئ من يعد هذا مع المبتدآت المحذوفة الاخبار[*]؛ لأنّ المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبراً لم يلزم من تقديره ذكر ما لا فائدة فيه , وهذا بخلاف ذلك)).[35]

مما ذكره ابن مالك نجده يحدد ملامح ظاهرة سدّ المسدّ على الرغم من التداخل بين الاستغناء وسدّ المسدّ في الاستعمال , فتمام الفائدة التي يتم بها التركيب هي تمام المعنى, فلا حاجة الى التقدير بافتراض ما هو محذوف , فتمام المعنى حاصلٌ بالوصف ومرفوعه , و التركيب تامٌ لفظه لتمام معناه , وتحقق الإسناد فيه .

ومن استعمال الظاهرة ما ذكره أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) فيما خالف القياس, وجاء في الاستعمال , إذ قال: ((ودخول (ليت) على (أنّ) شاذٌ في القياس لكنّه كثيرٌ في السماع ,... , فسدّت (أنّ) وصلتها مسدّ اسم (ليت) وخبرها))[36] , وهذا التركيب مبنيٌ على أنّ معنى (ليت) في التركيب (وددتُ) , ومنه قول الشاعر[37]:

صَغِيَرينِ نَرعَى البَهمَ , يا ليتَ أنّنا إلى اليومِ لم نَكبَرْ , ولم تَكبَر البَهمُ

ومن مسائل هذه الظاهرة ما ذكره أبو عبد الله السلسيلي (ت770هـ) في الحال السّاد مسدّ الخبر , من ذهاب بعض النّحاة ((إلى أنّ قولك: ضربي زيداً قائماً , لا يحتاجُ إلى خبر ؛ لأنّ المصدر فيه بمعنى

الفعل , فيصيرُ نظيرَ: أقائمٌ الزيدان , وذاك لا يحتاج إلى خبرٍ , فكذلك هذا. وكذلك الواو والحال ليس سادّين بل الحال هي الخبر , وهو مذهبُ الكسائي))[38] , وعليه نجدُ أنّ تمام المعنى قد ذُهِبَ فيه إلى تمام بنائه اللفظي على الرغم من مخالفته القياس النّحوي.

المطلب الثاني, أَفعال الشّك واليقين والاستعمال النحوي.

وهي القسم الأَول من باب ظنَّ وأخواتها ، وتسمى أفعال القلوب[39] ؛ لأنّها أفعال ذات دلالة معنوية تتصل بالقلب[40] , إذ يمتاز ((المتصرف من الأفعال القلبية بجواز إعماله في ضميرين متصلين لمسمىً واحد , أحدهما: فاعلاً والآخر مفعولاً نحو: ظننتني خارجاً , وأنت ظننتك خارجاً , وزيدٌ ظننته خارجاً. قال تعالى: **﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾** [العلق:7]))[41] , وهي أفعال تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر , أي تدخل على الجملة الاسمية فقط[42]. ولهذا عدَّ النحويون (ظنَّ وأخواتها) من نواسخ الابتداء[43] , بشقيها: أفعال القلوب , وأفعال التحويل[44] ، ومن النّحاة من اتسع في هذا الباب , ونظر إليه نظره تركيبية , فهو كلُّ ((فعلٍ أخذَ فاعلَهُ , وطلبَ بعدَ فاعله مسنداً ومسنداً إليه))[45] , وارتبطتْ الدلالة التركيبية بوجود المفعولين , إذ لا يجوزُ الاقتصار على أحدهما , فهما متلازمان ؛ لأنّ أصلَهما مبتدأ وخبر , فلا يمكنُ حذف أحد المفعولين اقتصاراً على أحدهما ؛ لأنّ ارتباط المفعولين أحدهما بالآخر , هو من بابِ الإخبار عن الأول[46] , وفيه يقول سيبويه: ((وإنما مَنعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنَّك إنّمَا أردْتَ أن تبيّن ما استَقّر عندك من حال المفعول الأوّل يقيناً كان أو شكّا وذكرتَ الأوّلَ ؛ لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه ما استَقّر له عندَكَ مَن هو, فإنّما ذكرتَ ظننتُ ونحوَه ؛ لتجعل خبرَ المفعول الأوّل يقيناً أو شكّاً))[47] , فضلاً عن أنّ معنى الفعل مرتبطٌ بعلاقة المفعولين ببعضهما[48] , وقرنوا إجازة الحذف بوجود ما يدلُّ على المحذوف - وهو علم المخاطب والمتكلم- كقولنا: (زيداً) لمِن قال: (من ظننت قائماً؟), وكذلك منعوا الاكتفاء بالفعل ومرفوعه , إنْ لم يقترن بقرينةٍ تحصل بها الفائدة , واكتفوا بـ(ظننتُ أو علمتُ) لوجود قرينة العلم[49] , التي دلّ عليها سياق الآية الكريمة, ومنه قوله تعالى: **﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾** [البقرة:216] , وتنقسم الأولى –أفعال القلوب- على أفعال اليقين ، وهي: (علم, ورأى , ووجد , ودرى) , والقسم الثّاني: الرجحان -الظّنُّ أو الشّكُّ- فهي: (ظنّ , وخال , وحسب , وزعم).[50]

لقد حدّد النّحاة عمل هذه الأفعال بثلاثة أوجه:

الأول: وجوبُ الإعمال , وشرطه أنْ تتقدمَ هذه الأفعال على معموليها , فلا يجوزُ الإلغاء فيها[51], ومنه قوله تعالى: **﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً﴾** [الكهف:36] , وقوله تعالى: **﴿بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ﴾** [هود:27].

والثاني: جواز الإلغاء والإعمال , وقد عرّف ابن هشام الإلغاء بقوله: ((إبطالُ العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه أو تأخره))[52] , نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ , والإعمال والالغاء جائزٌ فيها لتوسطها[53] , وقيل: الإعمالُ أرجحُ من الإلغاء[54] , فأجازوا: زيداً ظننتُ قائماً , ومنهم من ذهب إلى ترجيح الإلغاء.[55]

إنّ عملية توسط الفعل بين معموليه , جاءَ لبناء التركيب فيه على الاتساع اي: للاهتمام بالمعمول الأول على إرادة الفعل , أمّا في حالة رفع الاسمين قبل الفعل وبعده, فهو على بناء الكلام على إرادة

الابتداء ثمَّ الإخبار عن المبتدأ , فيكون الفعل طارئاً على التركيب في العمل[56] , وأثره يكون تضمين الخبر معنى الشك أو اليقين.[57]

أمّا تقديم جملة المبتدأ والخبر على هذه الأفعال وتأخرها عنهما ؛ فقد أجاز فيها النحويون الإلغاء والإعمال , ورجحوا الإلغاء نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ.[58]

إنّ الإلغاء والإعمال في هذا الباب من الأفعال مرتبطٌ بالمعنى المراد , وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: ((فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيّته من الشّك أَعْملَ الفعلَ قدّم أوْ أُخَّرَ))[59] , فعملية بناء المعنى على وجه الإعمال , هي إرادة الشك , وإنْ بَنيتَ المعنى على اليقين ألغيتها , كأنَّ الظنَّ معترضٌ [60] , وبمعنىً آخر يكونُ على إرادة إضمار الظّنّ في نفس المتكلم , وقبله أبتدأ , ثمّ أظهر ما أضمره.[61]

الثالث: فهو التعليقُ, وقد حدّه ابن هشام بقوله: ((هو إبطالُ عمل الأفعال القلبية لفظاً لا محلاً ؛ لاعتراض ما له صدر الكلام بينها, وبين معمولها))[62] , ويختص التعليق بالأفعال القلبية المتصرفة[63] , فيكون إبطالُ العمل اللفظي فيها واجباً.[64]

وموانعُ تعليق هذه الأفعال هي: ما له الصدارة في الكلام كـ(لام) الابتداء أو لام القسم, والاستفهام , والنفي , و(لو) الشرطية , و(لعل) , و(إنّ) المشددة -المكسورة الهمزة- على خلاف في اللام التي في خبرها.[65]

أمّا في توظيف ظاهرة (سدّ المسدّ) في باب إعمال أفعال الشك واليقين ؛ فقد استعملها النحويون ومفسرو القرآن ومعربوه ؛ لتطويع الاستعمالات اللغوية كي تنتظمَ على وفق نظام اللغة , وما ينتجُ عن هذا التوظيف من بيان دلالات نحوية تركيبية تحمل التركيب على ظاهره اللفظي , فـ((إنّما التعليق أنْ تُوقِعَ بعدَهُ ما يسدُّ مسدَّ المفعولين جميعاً)).[66]

المطلب الثالث, (أنّ) المؤكدة وصلتها تسدُّ مسدّ المفعولين.

قال تعالى: **﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾** [البقرة:46] , الظّنُّ في هذه الآية – على رأي الجمهور- معناه اليقين[67] قال أبو البقاء: ((أَنَّ وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا سَادٌّ مَسَدَ الْمَفْعُولَيْنِ، لِتَضَمُّنِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّنُّ، وَهُوَ اللِّقَاءُ، وَذَكَرَ مَنْ أُسْنِدَ إِلَيْهِ اللِّقَاءُ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: أَنَّ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ مَفْعُولٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ مَصْدَرٌ ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُه :يَظُنُّونَ لِقَاءَ اللَّهِ وَاقِعًا))[68] , وعلى هذا تكون جملة (أنَّ) وما عملت فيه قد سدّت مسدّ مفعولي الفعل المتقدم[69] ؛ ((لأنّ الجملة مشتملة على الجزأين لفظاً ومعنىً))[70] على مذهب سيبويه , فيكون الكلام على تمامه ليس فيه حذفٌ , وعلى مذهب الأخفش الأوسط تكون(أنّ) ومتعلقها في حكم المصدر , وقد سدّتْ مسدَّ المفعول الأول , والمفعول الثاني محذوف تقديره: كائناً أو واقعاً [71] , فالجمهور على مذهب سيبويه بأخذ التركيب على ظاهره ؛ ((لأنَّ وجود النسبة فيها بعد (أنَّ) كافٍ في تَعَلُّقِ العلمِ , أو الظَّنِّ به))[72], إذ نجدُ أنّ مذهب سيبويه هو الأقرب إلى الواقع اللغوي؛ لأنّ التركيب قد أُخِذَ على ظاهره اللفظي , فاستعمال اللفظ على ظاهره أولى من القول بالحذف والتقدير.

ومنه قوله تعالى: **﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعٗا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعَذَابِ﴾** [البقرة:165] , قال أبو البركات ابن الأنباري: (((الذين ظلموا) في موضع رفع ؛ لأنّه الفاعل , ويرى

بمعنى: يعلم , وسدَّت (أنّ) وصلتها مسدَّ المفعولين))[73] , وعلى هذا الوجه يكون جوابُ (لو) مضمراً للمبالغة في الترهيب [74], أمّا لو كان الفعل (يرى) من الرؤية البصرية , لكانت (أنّ) وصلتها , أو المصدر المؤول في محل نصب مفعول به واحد[75] , وإنْ كان الفعلُ متضمناً معنى الرؤية القلبية لتعدى إلى مفعولين[76] - وهو الأرجح - وعليه يكون المعنى: إنّهم أدركوا يقيناً أنّ القوة والقدرة لله وحده [77] , فالإدراك متحقق بـ(يرى) القلبية المتعدية إلى مفعولين, اللذين سدّ مسدّهما (أنّ) وصلتها. والله أعلم.

إنّ مجيء الأفعال القلبية , وبعدها (أنّ) وصلتها لتسدّ مسدّ مفعوليها , هو نمطٌ لغوي كثيرُ الورود في القرآن الكريم في باب أفعال الشَّك واليقين , ومثاله الفعل (عَلِمَ)[78] , قال تعالى: **﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ﴾** [البقرة:187] **,** إذ نجدُ أنّ القاعدة النّحوية قد قيدتْ الفعل (عَلِمَ) , فَرُسِمت دلالته في ضوءِ تعديته , فإنْ تعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ كان بمعنى: عَرَفَ , وإنْ تعدّى إلى اثنين كان على بابه , فعلى دلالة (عرّف) , يكون المصدر المؤول من (أنّ) وصلتها , سادّاً للمفعول به , أمّا على دلالة (العلم) , فتتحقق هذه الدلالة بتوظيف (أنّ) وصلتها , لتسدَّ مسدّ المفعولين[79] , قال أبو حيان الأندلسي :((إن كانت (عَلِمَ) معداةً تعدية (عرّفَ) ، فسدّت (أنّ) مسدّ المفعول، أو التعدية التي هي لها في الأصل ، فسدّت مسدّ المفعولين)).[80]

إنّ أثرَ عمل أفعال اليقين - أو ما دلّ عليه من أفعال الشّك- في (أنَّ) وصلتها , قد دلَّ عليه فتح همزة(أنّ)[81] , فهي لم تعلق عمل هذه الأفعال , فأداة التوكيد عاملة في المسند والمسند إليه بحكم الموقع , والمجيء بها لدلالة توكيد اليقين ؛ ((لأنّ التوكيد إنّما يقتضي ما ثبت في النفس واستقر))[82] , أمّا عملُ أفعال اليقين فقد وظِفتْ (أنّ) وما في حيزها من مسندٍ ومسندٍ إليه ؛ لِتسدَّ مسدَّ مفعوليها.

ومما جاء من أفعال الظّنّ مسلطاً على (أنّ) المشددة , فسدّت وصلتها مسدّ المفعولين, قوله تعالى: **﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمۡ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنۡ حَيۡثُ لَمۡ يَحۡتَسِبُواْ﴾** [الحشر:2] , فأفعال الشّك لا يقع بعدها إلاّ المخففة من الثقيلة أو المصدرية, وهذا الاستعمال اللغوي هو لدلالة الشّك[83] , أمّا استعمال فعل الظّنّ في هذه الآية , فدلالته مرتبطةٌ بالسياق الذي هو فيه , لا المعنى المعجمي للفعل , حيثُ وجّه أبو حيان الأندلسي هذا الاستعمال لـ(أنَّ) المشددة مع الظّنّ , لإرادة دلالة العلم بقوله: ((ولما كان ظنُّ اليهود قوياً جداً يكاد أنْ يلحقَ بالعلم تسلطَ على أنَّ المشددة))[84], ومنه ما ذكره الطوسي(ت460هـ) في قوله تعالى: **﴿وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٞ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعُۢ بِهِمۡ﴾** [الاعراف:171]**,** إذ روى أنّ الظّنَّ بمعنى العلم[85] ؛ لأنَّهم أيقنوا أنّ الأمرَ واقعٌ[86] , ومن هذا الاستعمال اللغوي قوله تعالى: **﴿وَرَءَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾** [الكهف:53] **,** فقد قوي الظّنّ عندهم حتى جرى مجرى اليقين[87] , إذ يُرجحُ أحد الأمرين المشكوك بهما , فتكون دلالة الشك يقيناً عند الفاعل.[88]

مما تقدّم نجدُ أنَّ دخول أفعال الشك واليقين على (أنّ) , قد ذُهبَ في أكثره إلى إرادة دلالة العلم وما شابهه ؛ لأنّ القياس يقتضي مجيء (أنّ) المشددة بعد أفعال اليقين, وعليه فما جاءَ من أفعال الشّك وسدّت (أنّ) وصلتها فيه مسدَّ المفعولين , كان بمنزلة أفعال اليقين دلالياً.

ومما جاءَ في التنزيل بإبطال عمل أداة التّوكيد بـ(ما) الكافة قوله تعالى: **﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ وَزِينَةٞ وَتَفَاخُرُۢ بَيۡنَكُمۡ﴾** [الحديد:20] **,** قال ابن عطية: ((هذه الآية وعظٌ , وتبيينٌ لأمرِ الدُّنيا وضعة منزلتها و: (أنّمَا) سادةٌ مسدَّ المفعولين للعلم بأنّها تدخلُ على أثنين , وهي وإن كفت عن العمل فالجملة بعدها باقية))[89] إذ نجدُ أنّ دخول (ما) الكافة على (أنّ) –على الرغم من إبطال عملها- هو

أسلوب للمبالغة في التوكيد[90] , وبقاء تعلق المسند والمسند إليه بـ(أنَّ) , وسدّها مع صلتها مسدَّ مفعولي (عَلِمَ).[91]

إنَّ القول بسدِّ تركيب (أنّ) وصلتها مسدَّ مفعولي أفعال الشَّك و اليقين , هو من بابِ أخذ التركيب على ظاهره , فلا حاجةَ إلى تقديرِ محذوفٍ - كما ذهب الأخفش فيما سبق من البحث- ؛ لأنّه ((لم يظهرْ في شيءٍ من كلامِ العرب))[92] , أو سدّ مصدر مسدَّ مفعولين ؛ لأنَّ الجمهور لم يجيزوا سدَّ المصدر المؤول مسدَّ المفعولين في ظاهر التركيب ؛ لأنَّهُ كلمةٌ واحدة نحو: أظنُّ قيامك[93] , بل كان التركيب مبنياً في (أنَّ) وصلتها على وجودِ المسند والمسند إليه[94] , ولم تُعد (أنّ) من معلقات أفعال القلوب عن العمل ؛ ((لأنّه أمكنَ تأثير الفعل فيها بالفتح , فلذلك لم تعلقه)).[95]

وأجاز النحويون التعليقَ عن أفعال القلوب بمجيءِ (إنَّ) المكسورة الهمزة وفي خبرها اللام[96] نحو: (علمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ) , ومنه قوله تعالى: ﴿**وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ**﴾ [التوبة:42] , حيثُ كُسِرَت همزة (إنّ) مع أنّ الموضع موضع (أنّ) المفتوحة , وذلك بحسب القاعدة التي تُجيز تأويلها بمصدر , لكنه مُنِعَ إظهاره في ظاهر التّركيب ؛ لحاجة الفعل إلى طرفي الإسناد ليسدا مسدّ المفعولين[97] , فقيل سبب تعليق عمل الفعل هو دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) , و(إنّ) وصلتها سدّتْ مسدّ مفعولي فعل العلم.[98]

إنّ المتأملَ في تركيب الآية الكريمة يجدُ أنّ لام التوكيد قد دخلت على خبر (إنّ) (لكاذبون) , فعليه لا يكونُ المانع اللفظي قد علق أثر الفعل في (إنّ) ؛ لأنّ المانعَ قد تأخرَ عن صدر الجملة, ولحقَ الطرف الثاني من طرفي الإسناد, ومن النُّحاة من أجاز مجيء هذا النمط اللغوي من دون اللام الداخلة على خبر (إنّ) نحو: (علمتُ إنَّ زيداً قائمٌ)[99], ومنهم من أجاز فتح همزة (إنَّ).[100]

إنَّ التعليقَ عن الفعل في هذا التركيب , سواءٌ أكان خبر (إنّ) مصحوباً باللام أم من دونها, مع كسر همزة (إنّ) وإجازة فتحها , نذهبُ فيه إلى دلالة قوة الكسرة وخفة الفتحة في اللفظ , وأثر هذه القوة في إيصال المعنى , فالموضع موضع توكيد , والكسرة ملائمةٌ لمعنى التوكيد لقوتها , أمّا فتح الهمزة ؛ فهو أقلُ وطأةً ؛ لأنَّ كسرَ همزة (إنّ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ أكثرُ وقعاً في نفس المتلقي من فتحها , وذلك لثبوت صفة الكذب فيهم. والله أعلم.

المطلب الرابع, سدُّ (أنْ) المخففة المؤكدة و(أنْ) المصدرية وصلتهما مسدَّ المفعولين.

تسدُّ (أنْ) المؤكدة المخففة من الثقيلة وصلتها , و(أنْ) المصدرية الناصبة ومتعلقها مسدَّ مفعولي أفعال اليقين أو الشَّك , وأثرُ هذا التوظيف في تحديد دلالة التّركيب في هذا النّمط اللغوي , قال تعالى: ﴿**زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ**﴾ [التغابن:7] , (((أنْ) مخففة من الثقيلة , واسمها مضمر أي: أنَّهم , و(زَعَمَ) يتعدى إلى مفعولين كما يتعدى العلم , وأنْ مع ما في حيزه سدّ مسدّهما))[101], فدلالة الفعل (زَعَمَ) هي ادعاء العلم ؛ لذلك يتعدى تعديّ (عَلم) إلى مفعولين[102] , ومن هذا النّمط اللغوي قوله تعالى: ﴿**وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ**﴾ [المائدة:71] , لقد أُجيزَ في تفسير هذه الآية الكريمة وجهان:

الأول: على قراءة من رفع (تكونَ)[103] , تكون (أنْ) المخففة من الثقيلة المؤكدة, وجاز كونها كذلك لفصلها عن الفعل بـ(لا) ؛ لأنها كالعوض من التَّشديد المحذوف[104], واسمها ضمير الشأن , وخبرها (تكونُ فتنةٌ) على تمام (تكون) , فدلالة التأكيد لا تجتمع إلاّ مع اليقين , وعليه تكون دلالة الفعل (حسبوا) اليقين , وجملة (أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ) سدَّت مسدَّ المفعولين, وحقُّ (أنْ) أن تكتبُ منفصلة عن اللام لتقدير

ضمير الشأن بينهما[105] , ويكون المعنى: ((حسبوا فعلهم غير فاتنٍ لهم ؛ لأنّهم كانوا يقولون **﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾** [المائدة:18]))[106] , ومن النّحاة من رَجَّحَ هذا الوجه لدلالته على الثّبات ؛ لأنَّهُ أمرٌ ثابتٌ لديهم.[107]

الوجه الآخر: على قراءة من فتحَ (تكونَ)[108] , وعليه تكون (أنْ) مصدرية ناصبة للفعل[109], ولم تمنع (لا) عمل (أنْ) بنصب الفعل[110] , و(حسبَ) على بابها من دّلالة الشّك ؛ لأنّ دلالة (أنْ) النّاصبة في هذا النّمط اللغوي هي الشّك بعد أفعال الرجحان[111], والوجه الأول هو الأرجح ؛((لأنّ (أنْ) المخففة لا تقع إلاّ بعد يقين)).[112]

ومما جاء من أفعال الشّك وبعده (أنْ) المخففة وقد فُصِل بينهما بـ(لن) النافية قوله تعالى: **﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾** [الانبياء:87] **,** (((أَنْ) هذه المخففةُ ، واسمُها ضميرُ الشّأنِ محذوفٌ. و(لَّن نَّقْدِرَ) هو الخبرُ. والفاصلُ حرفُ النفي))[113] , وعلى هذا الوجه تكون دلالة الفعل من اليقين , و(أنْ) وصلتها تسدُّ مسدّ مفعولي (ظنَّ) ؛ لأنَّ ((التعليق أنْ تُوقِعَ بعدَهُ ما يسدُّ مسدَّ المفعولين جميعاً))[114] , ومنه قوله تعالى: **﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾** [البلد:5] , فـ(((أنْ) مخففة من الثقيلة , وهي تسدُّ مسدّ مفعولي الحسبان)).[115]

ومن هذا النمط اللغوي ما جاء بالفصل بـ(لا) النافية قال تعالى: **﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾** [التوبة:118] , (((أنْ) هي المخففة سادَّة مسدَّ المفعولين، و (لا) وما في حيِّزها الخبرُ، و (من الله) خبرها))[116] , فتكون دلالة (ظنَّ) – على هذا الوجه – العلم[117] ؛ لأنّهم أيقنوا أنْ لا ملجأ إلى الله إلاّ التوجه إليه والتوبة , ومن دلالة العلم التي جاءت على بابها , وقد فُصِل بأداة النفي (لن) , فتكون (أنْ) مخففة من الثقيلة لإرادة التوكيد والجملة بعدها من (أنْ) وصلتها قد سدّت مسدّ مفعولي العلم قوله تعالى: **﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾** [المزمل:20] , ومما جاءَ في هذه الآية من الفصل بعد (أنْ) المخففة وقبلها فعلُ العلم , هو السين في **﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ ,** قال العكبري: ((أَنْ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَالسِّينُ عِوَضٌ مِنْ تَخْفِيفِهَا وَحُذِفَ اسْمُهَا))[118] , إذ نجدُ أنّ النّحاة قد استحسنوا الفصل في هذه المواضع بعد (أنْ) المخففة , إنْ كانَ خبرُها جملةً فعليةً , ولم يَكُنْ دعاءً أو فعلاً جامداً[119] , فربطَ النُّحاة الفصل بالتخفيف في (أنْ) المؤكدة[120], إذ إنّ ((المفتوحة يعوضُ عمّا ذهب منها أحد الأحرف الأربعة: حرف النفي وقد وسوف والسين))[121] , فدلالة التوكيد أقوى عندهم في (أنْ) المخففة المتبوعة بفاصل عن الجملة الفعلية , والجملة هي خبرٌ لها[122] , وهذا النمط اللغوي يدخلُ في رسم دلالة الأفعال يقيناً أو شكاً, فمذهب أهل اللغة في هذا النمط اللغوي -في أكثر مسائله- على دلالة اليقين , على الرغم من دلالة الفعل المعجمية المتضمنة معنى الشّك , وسدّ هذا التركيب مسدّ مفعولي العلم , على إرادة الثبات والاستقرار.

أمّا (أنْ) المصدرية الناصبة المسبوقة بأفعال الشّك أو اليقين , فقد وظِفَت هي ومتعلقها لتسدَّ مسدّ مفعوليها , قال تعالى :**﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ﴾** [البقرة:230] , ((أن يقيما ، في موضع المفعولين سد مسدهما لجريان المسند والمسند إليه في هذا الكلام))[123] , فهذا التوظيف لـ(أنْ) ومتعلقها جاء بناءً على القاعدة النّحوية , التي تقتضي تعدي أفعال القلوب إلى مفعولين لدلالة الشَّك أو اليقين , وهذا قائمٌ على الفائدة المتحققة من طرفي الإسناد[124] , فذُهِبَ إلى أنَّ فِعلَ الظّنِّ - في هذه الآية - هو لدلالة اليقين[125] , وخولِفَ هذا القول ؛ لأنَّ النّحاة قد ربطوا هذا النمط اللغوي بدلالة الشَّك , وإليه ذهب المفسرون , وأقروا بعدم صلاحيته لدلالة اليقين ؛ لأنَّ ((تفسيرَ الظّن بالعلم

هاهنا غيرُ سديدٍ ؛ لأنَّ عُواقِبَ الأمورِ غيبٌ تُظنُ ولا تُعلمُ ؛ ولأنّه لا يُقالُ: علمتُ أنْ يقومَ زيدٌ ؛ لأن (أنْ) النّاصبة للتوقع وهو ينافي العلم)).[126]

ومن هذا الاستعمال اللغوي قوله تعالى: **﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ﴾** [البقرة:214], فـ((الحسبان: مجرد الوهم بلا تصور لخصوصيات الموضوع حتى يؤخذ بالراجح منها))[127], وهذه الدلالة يشترك معها في التركيب (أنْ) المصدرية الناصبة ومتعلقها ؛ لتسدّ مسدّ مفعولي (حَسِبَ)[128] , فلم يُجزْ النّحاة مجيئها بعد أفعال الشّك واليقين إلَّا لدلالة الشَّك[129] , ومنه قوله تعالى: **﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾** [العنكبوت:2] , ((و(حَسِبَ) ، معناه: ظنَّ ، و(أَنْ) نصب بـ(حَسِبَ) , وهي والجملة التي بعدها تسدُّ مسدَّ مفعولي (حسب)))[130] , فدلالة الشَّك متحققةٌ من جهة المعنى المعجمي , ودلالة ما سدّ مسدَّ مفعوليه تتحقق من جهة الإسناد القائم بين الفعل والفاعل في (تدخلوا) , فلم يُجزْ أكثر النحويين تقدير مصدر مؤول لـ(أنْ) والفعل في سياق هذا التركيب , لأنّ أفعال الشّك واليقين لا تكتفي بكلمةٍ واحدةٍ في اللفظ , وإنَّما تطلبُ مسنداً ومسنداً إليه[131] , فضلاً عن أنَّ دلالة (أنْ) الزمنية هي الاستقبال , فإنْ وضع المصدر موضعها خرجت عن هذه الدلالة.[132]

ومما خرج في ظاهر تركيبه عن هذا النمط , وجاء بعد فعل الشّك جملة فعلية غير مسبوقة بالأداة المصدرية قوله تعالى: **﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾** [الانفال:59] , فعلى أحد الوجوه الإعرابية ((أنْ يكون (الَّذِينَ كَفَرُوا) هو الفاعل وتضمر (أنْ) , فيكون التقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أنْ سبقوا ، وتسدّ أنْ سبقوا مسدَّ المفعولين))[133] , ولم يرتضِ العكبري هذا التقدير , إذ قال: ((وَ(أَنْ) هُنَا مَصْدَرِيَّةٌ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، حُكِيَ عَنِ الْفَرَّاءِ[134] ، وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةَ مَوْصُولَةٌ ، وَحَذْفُ الْمَوْصُولِ ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ، شَاذٌّ فِي الِاسْتِعْمَالِ))[135] , فضلاً عن أنّ هذا التقدير هو خروجٌ عن دلالة ظاهر التركيب , فتقدير (أنْ) المخففة هو على القول بأنّ التركيب بعد فعل الشّك على دلالة الجملة الاسمية أي الثبوت والاستقرار , في حين أن دلالة الشّك لا تطلب بعدها هذا ؛ لأنّ لا استقرار أو ثبات في دلالة الشَّك , وبأخذ التركيب على ظاهره أي: بسدِّ الجملة الفعلية مسدّ مفعولي الشّك , دون الحاجة الى تقدير (أنْ) محذوفة , لكانَ أقربَ إلى القصد الدلالي من التركيب , إذ تكونُ دلالة الجملة الفعلية الحدوث , وهو ما يلائم دلالة الشّك , ؛ لأنّ دلالة أفعال الشّك واليقين تتحقق في ضوء الإسناد الذي يسدُّ مسدّ مفعوليها .

المطلب الخامس, سدّ المسدّ في باب تعليق أفعال القلوب.

أمّا استعمال ظاهرة سدِّ المسدَّ في باب تعليق أفعال القلوب عن العمل؛ فقد جاءتْ تطبيقاته في القرآن الكريم بتوظيف ما عُلِقَ العمل عنه لمانعٍ لفظي ليسدّ مسدّ المفعولين, فـ((التعليقُ أنْ توقع بعدَهُ ما يسدُّ مسدّ المفعولين جميعاً))[136] ؛ لأنَّ التعليقَ يكون عن المفعولين كليهما لا أحدهما , فـ((الجملة بعد المعلق في هذا الباب في موضع المفعولين سادةٌ مسدهما))[137] , فمنه ما عُلِقَ عن العمل لفصل لام الابتداء بين الفعل والمسند والمسند إليه , قال تعالى: **﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾** [البقرة:102] , فعلى أحد وجهيه الإعرابيين , تكون اللام في (لَمَنِ) لام الابتداء وهذا الوجه مبنيٌ على موصولية (مَن)[138] , وقد علقتْ العملَ عن الجملة الاسمية[139] , ((وَاللَّام لَام الِابْتِدَاء وَهِي لَام التوكيد تقطع مَا بعْدهَا مِمَّا قبلهَا , وَلَا يعْمل مَا قبل اللَّام فِيمَا بعْدهَا كحرف الِاسْتِفْهَام وكالأسماء الَّتِي يجْزم بهَا فِي الشَّرْط))[140] , ((والجملةُ في حيز النصبِ سادَّةٌ مسَدَّ مفعولَيْ علموا))[141] , فلام الابتداء قد علقتْ

عمل الفعل عن معموليه , والإسناد في الجملة قد بيّن دلالة هذه الأفعال من شّكٍ أو يقين ((لحصول المقصود من تعلق أفعال القلوب بالنسبة الإسنادية)).[142]

ومما جاءَ في كلام العرب ولم يعلق عنه العمل , فذُهِبَ فيه إلى تقدير لام الابتداء في قولهم: (علمتُ زيدٌ قائمٌ)[143] أي: لزيدٌ , أو تقدير ضمير الشأن والتقدير: علمته زيدٌ قائمٌ[144] , ليكون ضمير الشأن المفعول الاول , ((والجملة ثانٍ))[145] , ومنه قول الشاعر[146]:

كَذَاك أُدبتُ حَتَّى صَار من خُلقي أَنِّى رَأَيْتُ ملاَكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ

وذهبوا فيه إلى تقدير المانع اللفظي أي: (لملاكُ) , أو تقدير ضمير الشّأن أي: رأيتُه[147] , في حين أجاز الكوفيون والأخفش هذا الاستعمال[148] , وهو الأقرب إلى الواقع اللغوي ؛ لأنّ محاولة إيجاد وجه إعرابي لإخضاع هذه الاستعمالات اللغوية للقاعدة النَّحوية, التي تقتضي عملَ الفعل وتعديته إلى مفعولين , حتى لو كانَ بتقديرِ ما ليس له وجودٌ في اللفظ , وهو خارجٌ عن دلالتها المقصودة , فضلاً عن أنّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادةٍ في المعنى , وهنا زيادةُ لام الابتداء أضافتْ توكيداً لم يُقصد في التّركيب , إذ الأقرب إلى دلالة هذه التراكيب أخذها على ظاهرها اللفظي , أمّا دلالة هذه الأفعال بالتعدي إلى مفعولين , فيكونُ بتوظيف الجملة الاسمية لتسدَّ مسدَّ مفعوليها.

وتأتي لام القسم معلقة للفعل عن معموليه نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ**﴾ [البقرة:102] , فعلى أحد القولين , تكون اللام في (لمن) للقسم , وهذا قائمٌ على شرطية (مَنْ)[149] , ومنهُ قول الشاعر[150]:

ولقد علمتُ لَتَأْتِيَن منيَّتي إنَّ المَنايا لا تَطِيشُ سِهامُهَا

فالتعليق هنا مرتبطٌ بمجيء لام جواب القسم, والقسم محذوف تقديره:((واللهِ لتأتينّ))[151], فالمانع اللفظي لعمل الفعل لام جواب القسم التي لها الصدارة.

والصورة الأُخرى من صور التعليق الفصل بالاستفهام بين الفعل وطرفي الإسناد, فمنه ما كان حرفاً نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ**﴾ [الأنبياء:109] , فقد عُلِقَ عمل الفعل (أَدْرِي) عن العمل بحرف الاستفهام الهمزة[152], وسدَّ طرفا الإسناد مسدّ مفعولي الفعل , ومنهُ ما كان اسم استفهام[153] , كقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا**﴾ [الكهف:12] , ومنه[154] قوله عزَّ من قائل: ﴿**وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ**﴾ [طه:71], وما كان مضافاً من اسماء الاستفهام إلى ما بعده فأخذ دلالته[155] - نائباً عن المفعول المطلق- قوله تعالى: ﴿**وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**﴾ [الشعراء:227], فجاء نصب (أيَّ) بأثر العامل الذي بعده (يَنْقَلِبُونَ)[156] , فهو مانعٌ لعمل العامل في معموليه , ((**(**أَيَّ مُنقَلَبٍ**)**: منصوبٌ على المصدرِ. والناصبُ له **(**يَنْقَلِبُون**)** , وقُدِّمَ لتضمُّنِهِ معنى الاستفهامِ. وهو مُعَلِّق لـ**(**سَيَعْلَمُ**)** سادَّاً مَسَدَّ مفعولَيْها))[157] , فلو عَمَلَ فعلُ العلمِ في الاستفهام لتداخل معنى جملة العلم في جملة الاستفهام.[158]

وَوردت (كم) معلقة لفعل الرؤية عن العمل , قال تعالى: ﴿**أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ**﴾ [الانعام:6] , فـ(كم) سواء أكانت استفهامية أم خبرية هي على دلالة المبالغة والتكثير في حدوث الأمر[159], وهي في موضع نصب مفعول به لـ(أهلكنا) , علقتْ عملَ الفعل قبلها ؛ لأنّ لها الصدارةَ في الكلام[160] , ((والرؤية هنا علمية , ويَضعُفُ كونها بصرية, وعلى كلا التقديرين فهي معلقة عن العمل

؛ لأنَّ البصَرية تجري مجراها , فإنَّ كانت علمية فـ(كم) وما في حيّزها سادّةٌ مسدَّ مفعولين , وإنْ كانت بصرية فمسدّ واحد))[161] , فتتحدد دلالة الفعل بما يسدّ مسدّه من مفاعيل.

في هذا الباب نجدُ أنَّ تعليق الأفعال القلبية بأدوات الاستفهام قائمٌ على أفعال اليقين من دون أفعال الشّك , إذ إنّ دلالة الاستفهام في هذه الآيات مكملة لدلالة العلم ، بل استعمال الاستفهام مع العلم أكثرُ وطأةً في إيصال دلالة العلم المقصودة ؛ لأنَّ الاستفهام هنا غايته الدلالية الإخبار , إذ تتعارض دلالة الاستفهام (الشّك) مع دلالة العلم[162] , وعليه فمعنى العلم مرتبطٌ بالاستفهام , فالفصل بين معنى كلٍّ منهما , كما ذهبَ أبو جعفر النحاس[163] - في ضوء نظرية العامل - , نجده غيرَ ملائمٍ لدلالة التركيب القرآني. والله أعلم.

ومما يُعلقُ أفعال القلوب عن العمل النفي[164] , ومنه ما جاء معلقاً بـ(ما) النافية نحو قوله تعالى: **﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾** [الانبياء:65], ((**(مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ)**: الْجُمْلَةُ تَسُدُّ مَسَدَّ مَفْعُولَيْ **(عَلِمْتَ)**))[165] , ومنه [166] قوله تعالى : **﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾** [فصلت:48] , فالظّن على دلالة اليقين , وعلق عما بعده بـ(ما)النافية[167], والجملة سادّةٌ مسدّ مفعوليه[168] , وكذلك يُعلقُ بـ(إنْ) النافية[169] نحو قوله تعالى: **﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾** [الإسراء:52] , فقد عَلَقَ النّفي عَمْلَ فعلِ الظّنِّ , والجّملة بعده سادّةٌ مسدّ المفعولين.[170]

ومن النُّحاة من ربط التعليق بـ(إنْ) النافية بتقدير قسم ؛ لأنّها مما يتلقى به القسم , فتكون (إنْ) واقعة في جوابه[171] , وما هذا التقدير إلاّ للقولِ بأنّ (إنْ) النافية لها الصدارة في الكلام , وعليه يجوز التعليق بها , حتى لو كان بتقدير قسمٍ لا وجودَ لَهُ , وبه يخرجُ النصُ عن دلالته إلى دلالةٍ أُخرى , فلا حاجةَ إلى تقديرِ قسمٍ ؛ لأنّ التأكيد قد فُهِمَ من اقتران (إنْ) بـ(إلّا) , والجملةُ قد سدّتْ مسدَّ المفعولين.

ومنهم من أضافَ (لعلَّ) إلى معلقات عمل أفعال القلوب[172] نحو قوله تعالى: **﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى**﴾** [عبس:3] , (((**لَعَلَّهُ يزكى)**: الظاهرُ أجراءُ الترجّي مُجرى الاستفهام لِما بينهما من معنى الطلبِ في التعليق ؛ لأنَّ المعنى منصَبٌّ على تَسَلُّطِ الدِّراية على الترجّي))[173] , قال تعالى: **﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾** [الانبياء:111], إذ نجدُ أن (لعل) قد علقت فعل الدراية عن العمل , و((الظاهرُ أنَّ هذه الجملةَ معلّقةٌ لـ(أَدْري) ، والكوفيون يُجْرون الترجّي مجرى الاستفهام في ذلك))[174] , وعلى هذا فقد قيست هذه الاستعمالات لـ(لعلَّ) بعد فعل العِلم على الاستفهام؛ لأنَّهُ يعلق الأفعال القلبية عن العمل ؛ ولأنّ معنى (لعلّ) الترجي , والترجي طلب في المتأمل حصوله[175] , وقد وظّف تركيبها ليسدّ مسدّ المفعولين مراعاةً للقاعدة النحوية.

أمّا التعليق في الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فقد عُلِقَ اعتماداً على دلالته على العلم أو طلب العلم[176] , ومنه قوله تعالى: **﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾** [يونس:53] , فيكون (يستنبئونك) على دلالة طلب العلم أي: يستعلمونك فيتعدى إلى ثلاثة مفاعيل , أحدهما الكاف , وعلق بحرف الاستفهام عن الثاني والثالث , ((فتكون الجملة الاسمية قد سدّت مسدَّ المفعولين))[177], وقيل: هو بمعنى يستخبرونك , وعليه الكاف المفعول الأول , وعُلِقَ العملُ عن الثاني, والجملة الاسمية سدّتْ مسدَّ المفعول الثاني.[178]

إنَّ التوسع في باب التعليق , وعدم حصره في أفعال القلوب , هو سعةٌ للغة[179] , ومراعاةٌ للاستعمال اللغوي الذي خرج عن إطار القاعدة النحوية , التي تقتضي تعليق عمل هذه الأفعال لموانع لفظية.

نتائج البحث

توصل البحث إلى مجموعة نتائج من أهمها:

1- إنّ النسبة الإسنادية المتحققة بين ركني الإسناد هي التي تمّتْ بها دلالة أفعال الشّكّ واليقين , فهي من سدّت مسدّ المفعولين.
2- إنّ لظاهرة (سدّ المسدّ) أثراً في تحديد دلالة فعل اليقين (عَلِمَ) بين دلالة العلم أو دلالة المعرفة , فإنْ سدّت الجملة مسدّ مفعولٍ واحد كان بمعنى: (عرّف) , وإنْ سدّت الجملة مسدّ مفعولين كان بمعنى: (عَلِمَ).
3- إنَّ لدخول (أنّ) المؤكدة - مفتوحة الهمزة- على الجملة الاسمية بعد أفعال الشّك واليقين الأثرَ الأكبر في تحقق دلالة اليقين ؛ لأن دلالة التوكيد هي تدخل على ما ثبِتَ في النفس فصار الاعتقاد يقينا بالنسبة إلى من زعم ذلك , حتى إن جاء التوكيد في سياق فعل يحمل دلالة الشّك المعجمية , لكن السياق حكم بدلالة العلم.
4- أثبت البحث صحة ما ذهب إليه بعض النّحاة إلى أنَّ (لعل) هي من موانع عمل أفعال القلوب , وهو الصواب ,؛ لكثرة مجيئه في الاستعمال القرآني.

هوامش البحث

1 - ينظر: العين ,مادة (سد) :183/7 , ولسان العرب , مادة (سدد) : 207/3.

2 - مقاييس اللغة , مادة (سد): 66/3.

3 - ينظر: تفسير غريب القرآن (لزيد بن علي): 263 , ولسان العرب , مادة(سدد):207/3 , وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 204/3.

4 - ينظر: عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ , مادة(سدد):182/2.

5 - المصدر نفسه: والصفحة نفسها.

6 - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية , مادة(سدد):485/2.

7 - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن , مادة (سد): 403.

8 - لسان العرب (سدد): 207/3.

9 - ينظر: شرح الرضي على الكافية: 490/1.

10 - وجاء هذا نتيجة لاستقراء الكثير من كتب النّحو وهي: الكتاب لسيبويه , ومعاني القرآن للفراء والأخفش الأوسط , والمقتضب , والإيضاح والمسائل الحلبيات والمسائل العسكريات لأبي علي الفارسي, والمفصل في صنعة الإعراب , وشرح المفصل لابن يعيش , وشرح الرضي على الكافية , وغيرها من المصادر.

(*) ومثال هذه الكتب: التعريفات , ,والكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية , وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم .

(*) لم تحدّه كتب المصطلحات النحوية الحديثة بتعريف , ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية , ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية , ومعجم المصطلحات العربية في اللغة والادب , ومعجم النحو , ومعجم القواعد العربية في النحو والتصريف.

11 - معجم علوم العربية: 238.

12- السادُّ مسدّ غيره في النحو العربي(رسالة ماجستير): 43.

13 - السادُّ مسدّ غيره في النحو العربي(رسالة ماجستير): 73 , وينظر: المصدر نفسه: 217.

14 - الكتاب: 128/1.

15 - المقتضب: 68/2.

16 - ينظر: ارتشاف الضرب: 1879/4.

17 - المقتضب: 234/3.

18 - ينظر: المصدر نفسه , والصفحة نفسها.

19 - المصدر نفسه , والصفحة نفسها.

20 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 1/ 579 .

21 - ينظر: قضية مجيء المصدر المنكر حالاً في القرآن الكريم(بحث): 21.

22 - ينظر: البقرة:2 , 55 , 97 , 185 , 231 , 260, وال عمران: 35 , 130 , 191 , والنساء: 4, وغيرها.

23 - الأصول في النحو :60/1 , وينظر: المصدر نفسه:242/2.

24 - المصدر نفسه: 232/1.

25 - المصدر نفسه: 172/2

26 - المفصل : 46.

27 - شرح المفصل:243/1.

28 - ينظر: المصدر نفسه : 243/1.
29 - ينظر: المصدر نفسه , والصفحة نفسها.
30 - ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي: 75.
31 - الكتاب : 2/1.
32 - شرح المفصل: 243/1.
33 - نتائج الفكر في النحو: 331.
34 - شرح التسهيل : 268/1-269.
(*) لأنّ تمام الفائدة المتحققة بالخبر قد تمت بمرفوع الوصف , فتقدير محذوفٍ يكون عيالاً على دلالة التركيب.
35- شرح التسهيل: 272/1- 273.
36 - التذييل والتكميل: 156/5.
37 - مجنون ليلى , ينظر: ديوانه: 186.
38 - شفاء العليل في إيضاح التسهيل: 277/1.
39 - ينظر: شرح الرضي على الكافية: 147/4 , وشرح التصريح على التوضيح: 358/1.
40 - ينظر: شرح التصريح: 358/1.
41 - همع الهوامع: 239/2.
42- ينظر: الكتاب: 39/1 , و شرح الرضي على الكافية: 147/4 , والتذييل والتكميل: 5/6.
43- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي:433/1 , وشرح قطر الندى وبل الصدى: 170 , و شرح ابن عقيل:28/2.
44 - ينظر: الكتاب: 40/1 , والأصول في النحو: 52/2 , واللمع في العربية: 52 - 53.
45 - البسيط في شرح جمل الزجاجي: 433/1.
46 - ينظر: شرح كتاب سيبويه: 63/2 , والنكت في تفسير كتاب سيبويه:257/1.
47 - الكتاب:40/1.
48 - ينظر: المغني في النحو: 1095/1.
49 - ينظر: الكتاب: 365/2 , وشرح التسهيل: 72/2-74 .
50 - ينظر: معاني النحو: 6/2.
51 - ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي:435/1 , وارتشاف الضرب: 2107/4 , وشرح ابن عقيل: 47/2 , وشرح الأشموني: 160/1 .
52 - أوضح المسالك:54/2-57.
53 - ينظر: المقرب :117/1 , وشرح الأشموني: 160/1.
54 - ينظر: شرح ابن عقيل: 47/2 , وحاشية الخضري:303/1.
55 - ينظر: المسائل العضديات: 103.
56 - ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 437/1-438.
57 - ينظر: ارتشاف الضرب: 2107/4.
58 - ينظر: المقرب:117/1 , وشرح الأشموني:160/1.
59 - الكتاب:120/1.
60 - ينظر: أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية: 192.
61 - ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه:353/1-354 , والمغني في النحو: 1105/1.
62 - شرح قطر الندى وبل الصدى: 176.
63 - ينظر: الكشاف:544/2-545 , وارتشاف الضرب:2114/4 , وشفاء العليل في ايضاح التسهيل: 399/1.
64 - ينظر: شرح التسهيل:88/2 , والمساعد على تسهيل الفوائد: 368/1.
65 - ينظر: شرح التسهيل:88/2 , وارتشاف الضرب: 2114/4 , وأوضح المسالك: 60/2-62 , وشفاء العليل:399/1 , وشرح الأشموني: 160/1-161.
66 - البحر المحيط: 292/8.

67 - ينظر: مجاز القرآن: 39/1- 40 , ومعاني القرآن وإعرابه: 126/1, والمحرر الوجيز: 137/1.
68 - التبيان في إعراب القرآن: 59/1.
69 - ينظر: المحرر الوجيز: 138/1.
70 - اللباب في علل البناء والإعراب: 253/1.
71 - ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 253/1, والبحر المحيط:342/1 , والدر المصون: 334/1.
72 - اللباب في علوم الكتاب: 487/1.
73 - البيان في غريب اعراب القرآن: 133/1 , وينظر: المحرر الوجيز: 335/1 , وإرشاد العقل السليم: 185/1.
74 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 205/2.
75 - ينظر: مشكل اعراب القرآن: 154/1-155.
76 - ينظر: إعراب القرآن (للباقولي): 21/1 , والدر المصون: 214/2.
77 - ينظر: مواهب الرحمن: 316/2.
78- ورد هذا النمط باستعمال الفعل (علم) مع (أنّ) ومثاله سورة البقرة , ينظر الآيات: (267,260,259,244,235,233,231,223,209,203,196,194,144,107,106).
79 - ينظر: الدر المصون: 295/2.
80 - البحر: المحيط: 56/2.
81 - ينظر: المغني في النحو: 111/1 , والتذييل والتكميل: 140/6.
82 - أمالي ابن الشجري: 158/3.
83 - ينظر: المصدر نفسه , والصفحة نفسها.
84 - البحر: المحيط: 242/8.
85 - ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 24/5.
86 - ينظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 420/1.
87 - ينظر: شرح المفصل: 323/4 , وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 285/3.
88 - ينظر: الملخص في إعراب القرآن: 213 , وشرح المفصل:555/4.
89 - المحرر الوجيز: 266/5 , وينظر: مشكل إعراب القرآن: 257/2.
90 - ينظر: البحر المحيط: 92/5 , والأدوات النّحوية في كتب التفسير: 587-588.
91 - ينظر: النّحو في ظلال القرآن الكريم: 89-90.
92 - أمالي ابن الشجري:64/1.
93 - ينظر: التذييل والتكميل: 116/6 , وتوضيح المقاصد: 564/1.
94 - ينظر: المصدر نفسه: 116/6-117.
95 - المغني في النّحو: 1110/1.
96 - ينظر: المقرب: 119/1 , والتذييل والتكميل: 85/6.
97 - ينظر: التذييل والتكميل: 116/6.
98 - ينظر: النحو في ظلال القرآن: 57- 58.
99 - نُسب هذا المذهب إلى سيبويه , ينظر: شرح الأشموني: 161/1.
100 - وهذا منسوبٌ إلى المازني(ت 269هـ) , ينظر: التذييل والتكميل: 85/6.
101 - الفريد في إعراب القرآن المجيد: 478/4, وينظر: إعراب القرآن (للنحاس): 443/4.
102 - ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 218/5.
103 - وهي قراءة أبي عمرو , وحمزة , والكسائي , ينظر: الحجة للقراء السبعة: 246/3.
104- ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل:335/1 ,والتبيان في إعراب القرآن:452/1 , وإرشاد العقل السليم:64/3.
105 - ينظر: مشكل إعراب القرآن: 271/1.
106- التبيان في تفسير القرآن: 596/3.
107 - ينظر: إعراب القرآن (للنحاس): 33/2.

108 - وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر , ينظر: الحجة للقراء السبعة: 246/3.
109 - ينظر: المصدر نفسه: 276/1 , ومشكل إعراب القرآن: 271/1.
110 - ينظر: الدر المصون: 368/4.
111 - ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 452/1 , واللباب في علوم الكتاب: 453/7
112 - الدر المصون: 365/4.
113 - المصدر نفسه: 190/8.
114 - البحر المحيط: 202/8.
115 - الفريد في إعراب القرآن المجيد: 774/4.
116 - الدر المصون: 137/6.
117 - ينظر: تفسير القرآن العزيز: 236/2 , والكشاف: 304/2 , وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 101/3.
118 - التبيان في إعراب القرآن: 1248/2.
119 - ينظر: شرح ابن عقيل: 386/1- 388 , وشرح الأشموني: 146/1.
120 - ينظر: شرح المفصل: 555/4.
121 - المفصل: 395 , وينظر: (أنْ) المخففة من الثقيلة في القرآن الكريم دراسة نحوية (بحث): 96.
122 - ينظر: الجنى الداني: 218.
123 - البحر المحيط: 213/2.
124- ينظر: المغني في النحو: 1095/1-1096.
125 - ينظر: مجاز القرآن: 74/1 , والدر المصون: 455/2.
126 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 143/1 , وينظر: الكشاف: 304/1.
127 - مواهب الرحمن: 301/3.
128 - ينظر: مجمع البيان: 57/2 , والتبيان في إعراب القرآن: 171/1 , والبحر المحيط: 148/2.
129 - ينظر: الكشاف:304/1 , وأمالي ابن الشجري:158/3.
130 - المحرر الوجيز: 305/4.
131 - ينظر: التذييل والتكميل: 127/6.
132 - ينظر: معاني القرآن (للفراء): 449/1.
133 - المحرر الوجيز: 544/2 , وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: 358/4 , والبحر المحيط: 505/4.
134 - ينظر: معاني القرآن (للفراء): 415/1.
135 - التبيان في إعراب القرآن: 630/2.
136 - البحر المحيط: 292/8.
137 - همع الهوامع: 238/2.
138 - ينظر: إعراب القرآن (للنحاس): 253/1 , وشرح قطر الندى: 176.
139 - ينظر: أوضح المسالك: 60/2.
140 - مشكل إعراب القرآن: 146/1.
141 - إرشاد العقل السليم: 140/1.
142 - حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 83/3.
143 - ارتشاف الضرب: 2109/4.
144 - ينظر: شرح ابن عقيل: 48/2.
145 - شفاء العليل: 397/1.
146 - لم ينسب لقائل, وقيل هو لبعض الفزاريين, ينظر: شرح ديوان الحماسة:18/2.
147 - ينظر: شرح الأشموني: 160/1.
148- ينظر: أوضح المسالك: 65/2- 68.
149 - ينظر: إعراب القرآن (للنحاس): 253/1 , والتبيان في إعراب القرآن: 101/1.
150 - نُسِبَ البيت إلى لبيد على رواية سيبويه , ينظر الكتاب: 110/3 , لكنّه جاء برواية مغايرة في ديوانه :

(صَادَفنَ منها غِرّةً فأصبنَها إنَّ المنايا لا تطيشُ سهامُها) , ينظر: الديوان: 171.
151 - الكتاب: 110/3.
152 - ينظر: البحر المحيط: 318/6 , والدر المصون: 217/8 , وأوضح المسالك: 62/2 .
153 - ينظر: المغني في النّحو: 1110/1-1111 , وشرح الأشموني: 161.
154 - ينظر: البحر المحيط: 243/6 , ومغني اللبيب: 545.
155 - ينظر: مغني اللبيب: 545.
156 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 105/4.
157 - الدر المصون: 567/8.
158 - ينظر: إعراب القرآن (للنحاس): 196/3.
159 - ينظر: إرشاد العقل السليم: 110/3 , وروح المعاني: 89/4.
160 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 229/2.
161 - الدر المصون: 535/4.
162 - ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: 20/2.
163 - ينظر: إعراب القرآن (للنحاس): 196/3.
164 - ينظر: المقرب:119/1 , وشرح التصريح: 372/1.
165 - التبيان في إعراب القرآن: 922/2 , وينظر: الدر المصون: 179/8.
166 - ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 922/2.
167 - ينظر: إعراب القرآن (للنحاس): 67/4 , وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 74/5.
168 - ينظر: البحر المحيط: 482/7.
169 - ينظر: توضيح المقاصد: 562/1 , وهمع الهوامع:233/2.
170 - ينظر: البحر المحيط: 46/6 , والدر المصون: 370/7.
171 - ينظر: التذييل والتكميل: 83/6 , والجملة الاسمية: 180.
172 - ينظر: التذييل والتكميل: 84/6 , وشرح الأشموني: 161/1.
173 - الدر المصون: 686/10
174 - المصدر نفسه: 217/8.
175 - ينظر: شرح المفصل: 569/4.
176 - ينظر: ارتشاف الضرب: 2118/4.
177 - البيان في غريب إعراب القرآن: 415/1.
178- ينظر: المحرر الوجيز: 125/3, والبيان في غريب إعراب القرآن:415/1.
179 - ينظر: النحو الوافي: 29/2.

1-أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية , د. فاضل صالح السامرائي ، ط1 ، دار الرسالة للطباعة- بغداد ، 1975 م .
2- الأدوات النّحوية في كتب التفسير , د0محمود أحمد الصغير , ط1 , دار الفكر- دمشق , 2001م.
3- ارتشاف الضرب من لسان العرب , أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ) , تح: د. رجب عثمان محمد , ومراجعة: د. رمضان عبد التواب , ط1 , مكتبة الخانجي بالقاهرة , 1998م.
4- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم , أبو السعود العمادي , محمد بن محمد بن مصطفى (ت 982هـ) , (د. ط) , دار إحياء التراث العربي – بيروت , (د0ت).
5- الأصول في النحو , أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج (ت316هـ) , تح: د0عبد الحسين الفتلي , ط3 , مؤسسة الرسالة - بيروت , 1996م.
6- إعراب القرآن , أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت: 338هـ), تح: د0زهير غازي زاهد , ط2 , عالم الكتب , 1985م.
7- إعراب القرآن المسمى (الجواهر) , أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت543هـ)- المنسوب خطأ إلى الزجاج , تح: إبراهيم الإبياري , ط4 , دار الكتاب المصري- القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت – القاهرة , 1420هـ.
8- أمالي ابن الشجري , أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ، المعروف بابن الشجري (ت542هـ) , تح: د0محمود محمد الطناحي , ط1 , مكتبة الخانجي بالقاهرة, 1992م.
9- (أنْ) المخففة من الثقيلة في القران الكريم , د0عبد الجبار فتحي زيدان(بحث) , مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية , جامعة الموصل- العراق ، المجلد ٤ ، العدد ٣, 2006م.
10- أنوار التنزيل وأسرار التأويل , ناصر الدين البيضاوي , تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي , ط1 , دار إحياء التراث العربي – بيروت , 1418هـ.
11- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , أبو محمد عبدالله بن هشام الأنصاري , ط5 , دار الجيل– بيروت , 1979م.
12- الإيضاح , أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي , (ت377هـ) تح: د0كاظم بحر المرجان , ط2 , عالم الكتب- بيروت , 1996م.
13- البسيط في شرح جمل الزجاجي , عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع (ت688هـ) , تح: د0عيّاد بن عيد الثبيتي , ط1 , دار الغرب الإسلامي – بيروت , 1986م.
14- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز , أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817 هـ) , تح: د0محمد علي النجار , ط3 ,المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة , 1996م.

15- البيان في غريب إعراب القرآن , أبو البركات عبد الرحمن الأنباري , تح: د0طه عبد الحميد طه , مراجعة: د0مصطفى السقا , (د0ط) , الهيئة المصرية العامة للكتاب , 1980م.
16- التبيان في إعراب القرآن , أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري , تح: علي محمد البجاوي , (د0ط) عيسى البابي الحلبي وشركاه- مصر , 1976م.
17- التبيان في تفسير القرآن , أبو جعفر , محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ) , تح: أحمد حبيب قصير العاملي , (د0ط) , دار أحياء التراث العربي- بيروت- لبنان , (د.ت).
18- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل , أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي , تح: د0حسن هنداوي , ط1, دار القلم- دمشق , 1997م.
19- التعريفات , علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816هـ) , ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر, ط1 , دار الكتب العلمية - بيروت, 1983م.
20- تفسير البحر المحيط , أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي , تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود , والشيخ علي محمد معوض , و د0زكريا عبد المجيد النوقي , و د0أحمد النجولي الجمل , ط1 , دار الكتب العلمية – بيروت, 2001 م.
21- تفسير غريب القرآن , زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) (ت121هـ) , تح: محمد جواد الحسيني الجلالي , ط2 , مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي- قم , (د0ت).
22- تفسير القرآن العزيز , أبو عبد الله محمد بن عبد الله , المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (ت399هـ) , تح: أبو عبد الله حسين بن عكاشة , ومحمد بن مصطفى الكنز , ط1 , مطبعة الفاروق الحديثة – القاهرة , 2002م.
23- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك , أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي , (ت749هـ) , تح: د0عبد الرحمن علي سليمان , ط1 , دار الفكر العربي- القاهرة, 2001م.
24- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت:671 هـ) , تح: هشام سمير البخاري , (د0ط) , دار عالم الكتب- الرياض , المملكة العربية السعودية , 2003 م.
25- الجملة الاسمية , د0علي أبو المكارم , ط1 , مؤسسة المختار للتوزيع والنشر- القاهرة, 2007م.
26- الجنى الداني في حروف المعاني , أبو محمد الحسن بن قاسم المرادي , تح: د0فخر الدين قباوة , ومحمد نديم فاضل , ط1 , دار الكتب العلمية- بيروت , 1992م.

27- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك , محمد بن مصطفى الخضري (ت1287هـ) , ضبطه وصححه: يوسف الشيخ محمد البقاعي , ط1 , دار الفكر- بيروت, 2003م.
28- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي , شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت 1069هـ) , (د0ط) , دار صادر – بيروت , (د.ت).
29- الحجة للقراء السبعة , أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي , تح: بدر الدين قهوجي , وبشير جويجاتي , ط2 , دار المأمون للتراث - دمشق , بيروت , 1993م.
30- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون , أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم , المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ) , تح: د0أحمد محمد الخراط , ط2 , دار القلم- دمشق , 2011م.
31- ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت561م) , , (د0ط) , دار صادر – بيروت , (د.ت).
32- ديوان مجنون ليلى (ت68هـ) , جمع وتحقيق وشرح: عبد الستار أحمد فراج , ط1 , دار مصر للطباعة, 1979م.
33- السادّ مسدّ غيره في النحو العربي , فاتن حامد الضمور , (رسالة ماجستير) , جامعة مؤتة- الأردن, 2007م.
34- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك , عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل (ت769هـ) , تح: محمد كامل بركات , ط1 , دار الفكر بدمشق , 1980.
35- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك , المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) , أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (ت929هـ) , تح: محمد محيي الدين عبد الحميد , ط1 , دار الكتاب العربي - بيروت , 1955م.
36- شرح التسهيل , أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ) , تح: د0عبد الرحمن السيد ، د0 محمد بدوي المختون , ط1 , هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان , 1990م.
37- شرح التصريح على التوضيح , خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري (ت905هـ) , تح: محمد باسل عيون السود , ط1 , دار الكتب العلمية- بيروت , 2000م.
38- شرح الدماميني على مغني اللبيب , بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت828هـ), صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية , ط1 , مؤسسة التاريخ العربي- بيروت , 2007م.

39- شرح ديوان الحماسة , أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت421 هـ) , تح: غريد الشيخ , ووضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين , ط1 , دار الكتب العلمية - بيروت , 2003م.
40- شرح الرضي على الكافية , رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآباذي (ت686هـ) , تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر , ط2 , منشورات جامعة قاريونس- بنغازي , 1996م.
41- شرح قطر الندى وبل الصدى , أبو محمد عبدالله بن هشام الأنصاري , تح: محمد محيى الدين عبد الحميد , ط11 , مطبعة السعادة بمصر , 1963م.
42- شرح المفصل , أبو البقاء بن يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ) , قدّمَ له: أميل بديع يعقوب , ط1 , دار الكتب العلمية - بيروت , 2001م.
43- شفاء العليل في إيضاح التسهيل , أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت770هـ), تح: الشريف عبد الله علي الحسيني , ط1 , المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة , 1986م.
44- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية , أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ) , أحمد عبد الغفور عطار , ط4 , دار العلم للملايين – بيروت , 1987م.
45- عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ , أبو العباس أحمد بن يوسف , المعروف بالسمين الحلبي , تح: محمد باسل عيون السود , ط1, دار الكتب العلمية – بيروت , 1996م.
46- العين , أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت175هـ), تح: د0مهدي المخزومي , و د0ابراهيم السامرائي , (د0ط) , دار ومكتبة الهلال , (د.ت).
47- غرائب التفسير وعجائب التأويل , أبو القاسم محمود بن حمزة الكرماني (ت505هـ) , تح: د0 شمران سركال العجلي , ط1 , دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة ، ومؤسسة علوم القرآن – بيروت , 1983م.
48- الفريد في إعراب القرآن المجيد , المنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني(ت643هـ) , تح: د0فهمي حسن النمر , و د0 فؤاد علي مخيمر , ط1 , دار الثقافة للطباعة والنشر – الدوحة, 1991م.
49- قضية مجيء المصدر المنكر حالاً في القران الكريم: دراسة نحوية نقدية , د0أبو سعيد محمد عبد الحميد , دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ , المجلد الرابع , 2007م.
50- الكتاب , أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر , الملقب بسيبويه (ت180هـ) , تح: عبد السلام محمد هارون , ط3 , مكتبة الخانجي- القاهرة , 1988م.
51- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم , محمد بن علي بن محمد التهانوي (توفي بعد 1158هـ)، تح: علي دحدوح ، نقل النص الفارسي إلى العربية: د0 عبد الله الخالدي ، إشراف ومراجعة: د0 رفيق العجم , ط1 , مكتبة لبنان ناشرون – بيروت, 1996م.

52- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري تح: عبد الرزاق المهدي، (د0ط) , دار إحياء التراث العربي ، بيروت (د.ت).
53- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية , أبو البقاء , أَيوب بن موسى الكفوي (ت1094هـ) , تح: د0 عدنان درويش , ومحمد المصري , ط2 , مؤسسة الرسالة – بيروت, 1998هـ.
54- اللباب في علل البناء والإعراب , أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري , الجزء الأول, تح: د0 غازي مختار طليمات , والجزء الثاني , تح: د0 عبد الإله نبهان , ط1 , دار الفكر المعاصر - بيروت , ودار الفكر – دمشق , , 1995.
55- اللباب في علوم الكتاب , أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي(ت775هـ), تح: عادل أحمد عبد الموجود , وعلي محمد معوض , ط1 , دار الكتب العلمية - بيروت , 1998م.
56- لسان العرب , أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور (ت711هـ) , ط3, دار صادر – بيروت , 1414هـ.
57- اللمع في العربية , أبو الفتح عثمان بن جني , تح: د0 فائز فارس , (د0ط) , دار الكتب الثقافية - الكويت , 1972م.
58- مجاز القرآن , أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت209هـ) , تح: محمد فؤاد سزكين, (د0ط) , مكتبة الخانجي- القاهرة , 1381هـ.
59- مجمع البيان في تفسير القرآن , أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ) , ط1 , دار المرتضى- بيروت , 2006م.
60- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز , أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية , (ت546هـ) , تح: عبد السلام عبد الشافي محمد , ط1 , دار الكتب العلمية – بيروت , 2001م.
61- المساعد على تسهيل الفوائد , عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت769هـ) , تح: د0محمد كامل بركات , ط1 , دار الفكر بدمشق , 1980م.
62- المسائل الحلبيات , أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي , تح: د0 حسن هنداوي, ط1 , دار القلم- دمشق , 1987م.
63- المسائل العسكريات في النحو العربي , أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي , تح: د0علي جابر المنصوري , ط2 , مطبعة الجامعة- بغداد , 1982م.
64- المسائل العضديات , أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ , تح: د0 علي جابر المنصوري, ط1 , عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية – بيروت , 1986م.

65- مشكل إعراب القران , أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني(ت437هـ) , تح: د0 حاتم صالح الضامن , ط1 , دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق , 2003م.
66- معاني القرآن , أبو الحسن سعيد بن مسعدة , المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ), تح: د0 هدى محمود قراعة , , ط1 , مكتبة الخانجي- القاهرة , 1990م.
67- معاني القرآن , أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت207هـ) , تح: أحمد يوسف النجاتي , ومحمد علي النجار , وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي, ط1 , دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر , (د.ت).
68- معاني القران وإعرابه , أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت311هـ), تح: د0 عبد الجليل عبده شلبي , ط1 , عالم الكتب – بيروت , 1988م.
69- معاني النحو , د0 فاضل صالح السامرائي , ط1 , دار أحياء التراث العربي , 2007م.
70- معجم علوم العربية , د0محمد التونجي , ط1 , دار الجيل للنشر والطباعة - بيروت, 2003م.
71- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف , عبد الغني الدقر , ط1, دار القلم- دمشق, 1986م.
72- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب , مجدي وهبة , وكامل المهندس, ط2 , مكتبة لبنان- بيروت , 1984م.
73- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية , د0 محمد إبراهيم عبادة , ط1, مكتبة الآداب- القاهرة , 2011م.
74- معجم المصطلحات النحوية والصرفية , د0 محمد سمير نجيب اللبدي , ط1 , مؤسسة الرسالة- بيروت , ودار الفرقان- عَمَان , 1985م.
75- معجم النحو , عبد الغني الدقر , ط3 , مؤسسة الرسالة- بيروت , 1986م.
76- المغني في النحو , أبو الخير منصور بن فلاح اليمني (ت680هـ) , تقديم وتعليق: د0عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي , ط1 , دار الشؤون الثقافية- بغداد , 1999م.
77- مفردات ألفاظ القرآن , أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني(ت502هـ) , تح: صفوان عدنان الداودي , ط1 , دار القلم- دمشق ، الدار الشامية - بيروت, 1412هـ.
78- المفصل في صنعة الإعراب , أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري , تح: د0 علي بو ملحم , ط1 , مكتبة الهلال – بيروت , 1993م.
79- مقاييس اللغة , أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ) , تح: عبد السلام محمد هارون , (د0ط) , دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع , 1979م.

80- المقتضب , أبو العباس , محمد بن يزيد المبرد , تح: د0 محمد عبد الخالق عضيمة , (د0ط) , عالم الكتب- بيروت , (د.ت).
81- المقرب , أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي , تح: د0 أحمد عبد الستار الجواري , و د0عبد الله الجبوري , ط1 , (د0م) , 1972م.
82- الملخص في إعراب القرآن , أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن التبريزي (ت502هـ) , تح: د0 يحيى مراد , (0ط) دار الحديث- القاهرة , (د.ت).
83- مواهب الرحمن في تفسير القرآن , السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري (قدس سره), ط5 , منشورات دار التفسير- قم , 2010م.
84- نتائج الفكر في النحو , أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت581هـ), تح: عادل أحمد عبد الموجود , وعلي محمد معوض , ط1, دار الكتب العلمية , 1992م.
85- النحو في ظلال القرآن الكريم , عزيزة يونس بشير , ط1 , دار مجدلاوي- عَمان , 1998م.
86- النحو الوافي , عباس حسن , ط15 , دار المعارف- القاهرة , (د.ت).
87- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه , أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشمنتري (ت476هـ) , تح: رشيد بلحبيب , (د0ط) , وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - المملكة المغربية ,1990م.
88- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع , أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي , الجزء الأول تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون , و د0 عبد العال سالم مكرم , والثاني والثالث تحقيق وشرح: د0 عبد العال سالم مكرم , (د0ط) , مؤسسة الرسالة- بيروت , 1992م, والجزء الرابع والخامس والسادس والسابع (د0ط) , دار البحوث العلمية- الكويت , 1979-1980م.
89- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز , أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت468هـ) , تح: صفوان عدنان داوودي , ط1 , دار القلم- دمشق , 1415هـ.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتويات	
ملخص البحث	
المقدمة	أ – ب
التمهيد: مفهوم (سدَّ المسدَّ) في اللغة والاصطلاح	2-1
المطلب الأول: (سدّ المسدّ) في الاستعمال النّحوي	7-3
المطلب الثاني: أَفعال الشّك واليقين والاستعمال النحوي	9-7
المطلب الثالث: (أنّ) المؤكدة وصلتها تسدُّ مسدّ المفعولين	12-9
المطلب الرابع: سدُّ (أنْ) المخففة المؤكدة و(أنْ) المصدرية وصلتهما مسدَّ المفعولين	15-12
المطلب الخامس, سدّ المسدّ في باب تعليق أفعال القلوب	18-15
نتائج البحث	19
هوامش البحث	24-20
روافد البحث	32-25